السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 19 أيار 2016 – الموافق 12 شعبان 1437 هـ – العدد 13369

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday May 19, 2016 N° 13369

بورقيبة يمسك بتلاليب الأحياء! كل التيارات تستحضره، مستقوية أو مستعطفة.. وتعيد تمثاله إلى الشارعَ. وأهداف استراتيجية السعودية الجديدة. وفي «فكرة»: تجربة فرقة مسرح شارع شبابية في مصر.. اعتقلت.

1

2

القانون في العراق يخدم مباشرة السلطة السياسية ويتأقلم وفق هواها ومصالحها. البؤساء المستخدَمون كبلطجية من قبل السلطة في مصر.. ما لا ينَفي مسؤولياتهم الفردية. وفي «بيتونة» موسم التبرؤ من الأبناء.

3

تغيير وزير النفط السعودي من ضمن «رؤية 2030». وفي «بألف كلمة» نساء درافور يعملن في الأشغال الشاقة. والمزيد على الموقع: البذخ الحكومي في مصر، ونص ثان عن بورقيبة المستعاد في تونس اليوم.

4

حان الوقت للتّصدي للنكبة الاقتصادية المتواصلة

لم تكن نكبة 1948 كارثة سياسية واجتماعية وإنسانية فقط، مع كلّ ما حملتها تلك الأبعاد من مآسٍ ما يـزال يعيش تبعاتها يومياً الشّعب الفلسطيني تحت الاحـتـلال وفي الشتات. مقابل ما سبّبته النّكبة وقيام دولـة إسرائيل على 78 في المئة من مساحة فلسطين، من ضياع ودمار وتشرذم في الأرض والشعب والكيان السياسي الوطني الفلسطيني، فإنّ ما لحق بالاقتصاد الفلسطيني الناشئ من تدمير لمركزه الصّناعي والتجاري وتفتيت لقاعدته الزراعية وتشتيت لقواه البشرية كان بمثابة هزيمة للتطلعات التنموية التي حملتها النخب الاقتصادية الفلسطينية آنذاك. كما شكّلت النكبة انتصاراً ساحقاً للقوة المالية والمؤسسية والإنتاجية للاقتصاد اليهودي الصهيوني، الـذي ما زال يتمتع بغنائمه من خلال التحكّم بالموارد والمقدرات الطبيعية والبشرية والمالية الفلسطينية. مقابل ذلك، ربما لم يؤدّ ما يزيد عن خمسين عاماً من نضال التحرر الوطني الفلسطيني بكافة وسائله، المسلحة والجماهيرية والسياسية والديبلوماسية،.. إلى بلوغ النتائج الملموسة المرجوة، لكنّه لا شك استطاع تثبيت الهويّة والحقوق الوطنية عالمياً، وإبقاء نصف الشعب الفلسطيني داخل حدود فلسطين التاريخية. وهذا ليس إنجازاً يستهان به.

بالأرقام

للوقوف عند حقيقة الخسائر الاقتصادية، وفداحتها، التي انطوى عليها قرن من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وما يقرب من 70 عاماً من الاحتلال الجزئي ثم الكامل لأرض فلسطين، يكفي إبـراز بعض الأرقـام الأساسية حول حجم الفجوة بين الاقتصاد الإسرائيلي المتوسّع باستمرار وأشلاء الاقتصاد العربي ـ الذي كان قائماً قبل 1948 ـ المنتشرة اليوم بين المناطق العربية داخل إسرائيل والقدس والضفة المحتلتين وغزة المحاصرة. في عام 1944، شكّل اليهود 32 في المئة من سكان فلسطين البالغ عددهم وقتها 1.7 مليون، بينما كان الاقتصاد اليهودي ينتج 49 في المئة من الدّخل القومي الإجمالي. بالتالي كان معدل الدّخل القومي للفرد اليهودي ضعف قيمته للفرد العربي. مثل هذه الفجوة ربما كانت طبيعيّة عشية النكبة، بعد مضي أول نصف قرن من المواجهة بين اقتصاد استيطاني قادم من خلفية أوروبية صناعية واقتصاد ريفي ما بعد إقطاعي. بعد طرد 700 ألف فلسطيني عام 1948، ومئات الآلاف الآخرين مع هزيمة 1967، حقق المشروع الصهيوني التفوّق الديموغرافي في فلسطين، وكذلك السيطرة الاقتصاديّة الشّاملة في أرض فلسطين.

عندما نجمع كلّ ما ينتجه الاقتصاد العربي في الأراضـي المحتلة وداخل إسرائيل مقابل ما ينتجه الاقتصاد الإسرائيلي اليهودي بحلول عام 2014، يظهر أنّه رغم بلوغ التّوازن السّكاني تقريبا (6.4 مليون يهودي مقابل 6.1 مليون عربي)، فما زالت الفجوة الاقتصادية كبيرة. إذ بات الدّخل القومي الإجمالي الإسرائيلي يفوق الدخل القومي الفلسطيني للأرض المحتلة عام 1967 بحوالي 18 ضعفاً. ويفوق الاقتصاد اليهودي داخل إسرائيل 12 ضعفاً حجم الاقتصاد العربي داخلها. أمّا الفجوة بين معدّل الدخل القومي الإجمالي للفرد اليهودي والعربي الفلسطيني (باحتساب جميع الفلسطينيين في الأرض المحتلّة في 1967 وداخل إسرائيل) فقد زادت خلال الـ70 سنة الماضية من ضعفين إلى 4.5 أضعاف.

السرّ هو الطرد!

هذه الهوّة المزمنة والمتّسعة عبر التّاريخ كانت جوهر القوة والسيطرة الإسرائيلية في كل المراحل، وهي ليست، كما يشاع أحيانا، وليدة «إهمال» الدّولة لمواطنيها ولا نتيجة «سوء حوكمة» من قبل السلطة الفلسطينية. ولا هي عبارة عن التّقدم والقدرات «الطبيعية» لليهود القادمين من الغرب الصّناعي مقابل «تخلّف» المجتمع الفلاّحي القبلي الفلسطيني الشرقي. فكما تشهد كتب التاريخ، فإن المكاسب الاقتصادية التي حققتها دولة إسرائيل منذ إقامتها (بل من قبل ذلك) لم تكن ممكنة دون طردها للسّكان الأصليّين واستبدالهم بمستوطنين والاستيلاء على المتلكات والأرض والمياه والموارد الطبيعية كلّها، ناهيك عن تمويل ألمانيا والولايات المتحدة والجاليات اليهودية العالميّة المتواصل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اليهودية في إسرائيل، على شكل تعويضات ومعونات وتبرعات...إذا احتسب ما جنته دولة إسرائيل من غنائم النكبة فقط، فتقدّر قيمة المتلكات والعقارات والأراضي الفلسطينية الّتي استولت عليها إسرائيل عام 1948 (دون الخسائر البشرية) بحوالي 290 مليار دولار (بأسعار 2014)، بحسب دراسة مميزة حول الخسائر الفلسطينية جراء النّكبة لعاطف قبرصي وسامي هداوي.

بالإضافة، هناك تقديرات عديدة للكلفة الاقتصادية للاحتلال الطويل والخسائر المتكررة في البنية الإنتاجية جـراء المـصـادرة والـهـدم والـعـدوان العسكري وغيرها مـن التأثيرات الاقتصادية المتواصلة للنكبة. على سبيل المثال لا الحصر، فإن البنك الدولي قدر الكلفة الاقتصادية لسيطرة الاحتلال مباشرة على 60 في المئة من الضفة الغربية (مناطق «ج») بـ 3.4 مليار دولار سنويا، وقـدّرت كلٌ من منظمة الأونكتاد والبنك الدولي خسائر الخزينة الفلسطينية من الإيـرادات الضريبيّة التّجارية المسرّبة للخزينة الإسرائيلية بسبب العمل باتفاقية باريس الاقتصادية بما مجموعه أكثر من نصف مليار دولار سنويا. مقابل هذه التقديرات للخسائر الفلسطينية، عـادة مـا تكون هناك استفادة أو مكاسب إسرائيلية، إما مالية مباشرة أو اقتصادية غير مباشرة، أو أمنيةَ/ سياسية. في كلّ الأحوال، من شأن إبقاء الفلسطيني بأضعف وأصعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إشغاله بملاحقة لقمة العيش بدلاً من مطاردة المحتل. هذه السّياسة الإسرائيلية بتوظيف مختلف أشكال الاستغلال أو الاستخراج للموارد الفلسطينية (الطبيعية والبشرية والمالية)، وجعل ذلك «مصفوفة سيطرة»، تؤكّد أنّ عمليّة الاستعمار الاستيطاني والتحكّم بالشّعوب المحتلّة «ليست بمثابة علم الذرة» كما يقال، بل تتبع منهجية، وهي بسيطة.

مقابل الـوزن الإسرائيلي الثّقيل في ميزان الصراع الاقتصادي مع الاستعمار، فـإنّ السّجل النّضالي الفلسطيني ليس حافلا بالنجاحات التخطيطية أو السياساتية أو الاستثمارية. لكنّ المشهد الفلسطيني طـوال مراحل الصّراع لم يخلُ من مساعٍ لبلورة رؤى تنموية، أو لإقامة حملاتٍ مقاطعة للاقتصاد الإسرائيلي، أو بناء قواعد إنتاجية ثورية، أو إطلاق خطط استثمارية كبرى، وغيرها من الجهود الجزئيّة والعشوائية، وأحياناً غير الواقعيّة، غالباً كردّة فعل وليس كمبادرة مخطّطة ومموّلة ومحسوبة التكلفة والنتائج.

الرّؤية

لم تفتقر الحركة الوطنيّة أبداً لرؤية تنموية مناسبة لحجم المواجهة مع العدو، حيث أصـدرت «الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية»، عام 1919، دراسة رائدة شاركت بإعدادها نخبة من المفكرين القوميين بعنوان «فلسطين وتجديد حياتها»، احتوت على فصول عديدة حـول مختلف القطاعات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الّتي كانت تواجه الشعب العربيّ الفلسطينيّ في أوّل أيّام صراعه مع الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية القادمة من الغرب. بعد 70 عاماً على ذلك، وفي مسار التراث الفكري الوطني التحرّري نفسه، أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 «البرنامج الوطني لإنماء الاقتصاد الفلسطيني» الـذي أعدّه عشرات الخبراء الفلسطينيين بقيادة المفكّر الاقتصادي الكبير د. يوسف صائغ. شكّل البرنامج نظرة علميّة سياسية تنمويّة شاملة لاقتصاد الدولة الفلسطينية التي كان يعتقد العديد في حينه أنّها «على مرمى حجر»، كما كان يردّد الرئيس الراحل ياسر عرفات.

كما انطوت تجربة «مؤسسة صامد» التي شكّلت النّواة الإنتاجية للثورة الفلسطينيّة في لبنان لغاية 1982، على قيم مجتمعية ونماذج شبه اشتراكية لـدور فعّال «لـلـدّولـة» في العملية الاقتصادية المرتبطة بعمل اجتماعي وبرنامج وطني نضالي. واستطاعت السلطة الفلسطينية، حتى في سياق الصلاحيات المحدودة الممنوحة لها ضمن أطر أوسلو وباريس، انتهاج سياسة تجارية «ذاتـيـة» حققت إنجازات ملفتة، وذلك بتخفيف هيمنة الإنتاج الإسرائيلي على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية، من كونه مصدِّراً لـ 70 في المئة من المنتجات الفلسطينية قبل 10 سنوات إلى نسبة تقدر بـ50 في المئة فقط في 2015 (مع بقاء التحكّم الإسرائيلي بانسياب كامل التجارة الفلسطينية العابرة للموانئ والمعابر الإسرائيلية).

بالتالي، فإن التحكم الاقتصادي الإسرائيلي ليس مطلقاً أو غير قابل للانحسار، وأدوات مواجهة إسرائيل لم تنفذ بعد. كما أن التشابك الاقتصادي والتجاري المتنامي بين الجزء العربي في إسرائيل والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية أصبح ظاهرة لا رجعة فيها، وتنبئ بتكوين كتل اقتصادية ومصالح مالية مشتركة بين مختلف أجزاء الاقتصاد العربي في فلسطين، و «استراتيجيات التكييف» التي يظهرها اقتصاد مدينة القدس العربية المحتلة للإبقاء على علاقته العضوية بمحيطه الفلسطيني في الضفة الغربية، وإصرار الصمود الذي يحافظ على فلسطينية مناطق الأغوار المحتلة رغم تزايد عدد وكثافة المستعمرات الإسرائيلية فيها، تعتبر مجتمعة عناصر تدعو للأمل وتضيء «النّفق المظلم» الذي دخلت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية المهزومة رسمياً، والمنقسمة جغرافياً والمستهلَكة عقائدياً.

في أواخـر ثمانينات القرن الماضي، كُلّفتُ مـن قبل عـدة مؤسسات فلسطينية بإعداد سلسلة أوراق استشارية اقتصادية حول آفاق تعبئة الموارد الاقتصادية العربية في إسرائيل في سياق إستراتيجية لتعزيز انسجام ووحدة المناطق العربية أمام سياسات تهويد الجليل وتمييز الدولة المنهجي ضد المواطنين العرب واحتياجاتهم وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. من أبرز التوصيات «لصنّاع القرار» الفلسطينيين حينذاك كان ـ وما زال ـ أهميّة التّعامل التخطيطي والاستثماري مع تلك المناطق والـمـوارد والطاقات الكامنة على أساس أنّها جزءٌ لا يتجزأ من اقتصاد عربي فلسطيني واحد في مواجهة اقتصاد يهودي إسرائيلي مهيمن. وبما أنّ برنامج «دولتان لشعبين» لم يعد يظهر اليوم بأنه حلٌ قابل للتحقيق أو مرغوب به كما كان عليه قبل 30 عاماً، فإنّ مثل هذه الرؤية الشّاملة للصراع على الأرض والموارد والحقوق في طول فلسطين وعرضها باتت واقعية بل حتمية، بغض النظر عن التطور أو التراجع الممكن في «العملية السلمية».

إنّ عمليّة حشد الطّاقات والـمـوارد العربيّة في فلسطين تتطلب مساعي عابرة للخط الأخضر الوهمي الذي يفصل بين فلسطيني «إسرائيلي» وفلسطيني «سلطة» وفلسطيني «هوية قدس» وفلسطيني «غزي». فالمخططات الإسرائيلية تتعامل مع كامل خارطة فلسطين من النهر إلى البحر عندما تبنى شبكات الطرقات والكهرباء والاتصالات والاستيطان إلخ.. دون اكتراث «للخط الأخضر» أو «جـدار الفصل»، بينما المخطط والمستثمر الفلسطيني مقيد بحدود مناطق «أ» و «ب» والمنتشرة في أرخبيل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انطلاقاً من هكذا استدراك، تبدأ عملية الاسترداد التدريجي للثقل الاقتصادي الفلسطيني في ميزان الـصـراع مـع الاستعمار وتضييق الفجوة الاقتصادية معه، في سياق رؤية فلسطينية اقتصادية نهضوية، بعيدة عن سياسات العقود الماضية الخاطئة والمستندة إلى نظريّات اقتصادية فاشلة وافتراضات سياسية ساذجة. وهنا فقط يكمن سر النجاح الممكن في التّصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية الفتاكة للنكبة التي تتواصل دون أن يكون ذلك حتمياً إذا توفّرت القناعة بأنّه لن نجد نقطة الضعف الإسرائيلية في الأمن أو السياسة أو الديبلوماسية، بـل فـي جوهر قوتها الاقتصادية المتحكّمة بمصير الشعب الفلسطيني. وهذه هي البشرى السارة من فلسطين!

منذر جوابرة – فلسطين

رجا الخالدي

متخصص في التنمية الاقتصادية عمل لدى الأمم المتحدة بين 1985 – 2013 ومقيم الآن في فلسطين

البايرة!

تُشتق كلمة «البايرة» من البوار. يُطلق الاسم على الأرض العقيمة أو غير المهيأة للزراعة. أرض بكر لم تُحرث بعد، غابات ومستنقعات تنتظر من يتولاها كي يبذرها ويخصبها. أرض جديدة لم تُستكشف، أو أرض استغلت قديماً وأُهملت من دون زراعات أو تُركت للراحة الدورية.

لكنّ هذا المصطلح أشد قسوة في الحقيقة عندما يُطبّق اجتماعياً، ويمكن ملاحظته عند الإحالة إلى خصوبة الأرض. نقول عن الأرض غير المزروعة وغير المستفاد منها، أرضاً ميتة، سواء بالجفاف أو لعدم إبراز قيمتها. وهنا يصبح انعدام الخصوبة مرادفاً لانعدام الحياة، وينسحب استطراداً على الحياة الاجتماعية.

ومصطلح البوار، مـرادف أيضاً للأرض ذات الزراعات البعلية أو المطرية، يعني تلك الأرض غير مضمونة المحصول، وبمحصول عشوائي، لأنها تكون غالباً عُرضة للجفاف ونقص الـغـذاء. وهكذا يوجد في هذا التوصيف إلى جانب العذرية، التي لا تُعدّ عيباً بأي حال، صفات أخرى كالهشاشة والضعف الاجتماعي، أو لنقل انها نقائص. ثمة أرض لا تُزرع لأنها غير صالحة للزراعة، أو لأن الوصول إليها صعب، أو بكل بساطة يمكن ألا يكون ضغط زيادة السكان كافياً ليضفي عليها قيمة ما. أرض بهذه المواصفات تُعتبر على هامش نظام التشغيل الذي تتبناه الجماعة.

هذا التهميش، الـذي يعود إلى عوامل طبيعية، ديموغرافية واقتصادية، ينطبق بشكل موازٍ على المصطلحات المستخدمة في السياقٌ الاجتماعي. ومن المؤكد أنّ الكلمة تأتي أكثر وضوحاً عندما تُستخدم لتقييم الناس أو بعض المواقف: يصبح البوار هنا بمعنى الهلاك، الدمار، النهاية، الموت. كما يُستخدم المصطلح للدلالة على سوق مأزوم، تغيب عنه الحركة، ولا نشاط فعلياً لتشغيله. والبور هو الشخص المفتقد للقيمة، المدمَّر، المنتهي. وهذا التوصيف ينطبق على الرجل كما على المرأة بشهادة النص القرآني في سورة «الفتح» (الآية 12): «... وكنتم قوماً بوراً».

نصل الآن الى غرضنا، إلى «البايرة»، وهي الفتاة التي لا يتقدم أحد لطلب الزواج منها، فتكون في موقع لا تُحسد عليه. ولكن وبغض النظر عن الزواج، فهي تلك التي لا نتوقع منها أي خير. ونسمح لأنفسنا أن ننعتها، والحال هذه، بصفة الفاسدة بالمعنى المادي، مثل المعدن الذي لا يصلح لشيء أو الأرض الجرداء. وهكذا تخرج «البايرة» بشكل أو بآخر من المجموعة لأنها خالفت العرف الذي لا يرى المرأة إلا مع زوج وأطفال.

المصطلح نفسه ينطبق على الرجل، واستخدامه غير شائع في الكلام الدارج، وهو لا يُطلق إلا على الرجل الذي لا يصلح لشيء بالمعنى العملي، ولكن من دون أن يتعلق ذلك بجنسه أو خصوبته أو وضعه العائلي. النوع الذكوري هنا ليس موضع مساءلة. وهناك اشتقاق من الكلمة يُستخدم للدلالة على الحصان الفحل الذي يعرف كيف يشتم الناقة ويحدد خصوبتها من عدمها. المذكّر في هذا الإطار لا يعد غير منتج ، بل بالعكس هي ميزة للحيوان المذكور. أما بالنسبة للمرأة، فإن المعالجة مختلفة، حيث أن الحكم عليها لا يتعلق بفشلها أو نجاحها في مهنة ما، أو مسيرة معينة، ولكن بكل بساطة بعزوف الخطّاب عنها، وهو العيب بحد ذاته. الإحالة إلى السوق يجعل المعنية بضاعة كاسدة.

الثمار الناضجة لم تقْطف في أوانها، وأوان القطاف قد ولى. الإشارة إلى التين في نَص الخطيئة الأصلية تفرض نفسها هنا، هذه الفاكهة التي لا تُقطف وتُؤكل طازجة تتعفّن أو تجف وتقسى! إذاً فإن لدى الفتاة، شابةً، فترة تبدأ مع أول الحيض، فتكون الثمرة قد نضجت، وتصبح في حالة انتظار لمن يقطفها. مع انقضاء مرحلة العشرينات، تخطو أولى خطواتها في المسيرة الموجعة نحو مسمى «البايرة»، المرشح ليصبح أبدياً في حال لم يظهر زوج ما. وبطبيعة الحال فإن «ثمنها» أو مهرها ينخفض مع مرور الوقت، إذ يصبح المبتغى ليس أكثر من إنقاذ الأثاث/ البضاعة.

لا ينبغي على المرأة بأي حال من الأحوال أن تبقى أرضاً خلاء (terra nihilus)، فهي ليست أرضاً صالحة للاستراحة الدورية المستمرة. المرأة لا بد أن تكون «تحت الرجل» وهو أحد المصطلحات القانونية للقول انها زوجته. وإلا فالويل لها! المرأة الوحيدة، غير المتزوجة، غير المخصّبة، هي حقل متروك للخراب والزوال. من هنا نفهم الآية الواردة في سورة «البقرة»، «نساؤكم حَرْثٌ لكم... ».

محمد الناجي

مؤرّخ وأستاذ السوسيولوجيا الاقتصاديّة في جامعة محمد الخامس، الرباط

ترجمته عن الفرنسية هيفاء زعيتر

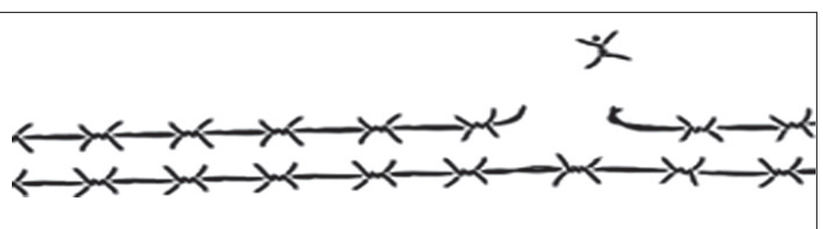

سايكس ـ بيكو؟

يُحتفل هذه الأيام بمئوية الاتفاق الذي أُريد له أن يبقى سرياً لولا نشر البولشفيك لنصّه في البرافدا حين استلموا السلطة في روسيا، بعد توقيعه بسنة ونصف. متفقٌ أنه وُقّع في 16 أيار/ مايو، بعد أشهر من المفاوضات المباشرة بين ممثلَي القوتَين الاستعماريتين الأبرز حينها، بريطانيا وفرنسا، واشتراك روسيا القيصرية فيها لنيل حصتها من المغانم (وكان يُفترض لها أن «تأخذ» القسطنطينية أي.. اسطنبول).

ما الذي تقوله لنا الوثائق والدراسات المنشورة؟ طبعاً أنه تقاسم استعماري للإمبراطورية العثمانية الموهنة أصلاً والمخترَقة من قِبل القوتين الاستعماريتين منذ قرنٍ سابق على الصفقة. كما أنّ تحالف السلطنة مع دول «المحور» بزعامة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى جعلها تُهزم معها. ولكن الوثائق تتكلم كذلك عن العرب الذين «خدعهم» البريطانيون، وعن دور «المنظمة الصهيونية العالمية» المولودة قبل ذلك بعقود قليلة في الدفع لإنجاز اتفاق سايكس ـ بيكو نفسه، وللحصول على «وعد» بلفور، وزير خارجية بريطانيا، في 1917، بقيام إسرائيل.. بحيث أنه لا فَكاك بين اللحظات الثلاث.. التي تأتيها رابعة هي من صلبها: معركة ميسلون على مشارف دمشق 1920، التي هَزمت فيها القوات الفرنسية «الإمارة العربية» الوليدة.

ما لا تقوله لنا بالمقابل الوثائق والدراسات المنشورة هو أنه لم يكن لواحدة من تلك الأحداث أن تستقيم لولا أخواتها، ولا يمكن النظر إليها وفهمها إلا بتداخلها وتفاعلها. ولا يظهر في كل النصوص الحالية أي إعادة تقييم لما جرى، ويُعامل وكأنه من فعل الطبيعة القاهرة وليس من فعل التخطيط الاستعماري، بل تذهب الوقاحة بالبعض (ذي أتلانتيك مثلًا) إلى ملامة روسيا التي كشفت «السر»!

لكن الأهم من كل هذا أمران:

إن هناك توجسا من انهيار حالي لاتفاقية سايكس ـ بيكو، تتقاسمها أصوات عربية وغربية على حد سواء، وكأن تلك الصفقة الاستعمارية قد استحالت كنزاً ثمينا يُخشى ضياعه.. وذلك طبعاً لأن «الخليفة» البغدادي بشّر بإلغاء تلك الحدود («بين العراق وسوريا وسواها» كما قال منذ سنتين)، ما يوحي بأن بديلها هو «الدولة الإسلامية» (داعش).. فيما اضمحلت حدّ العدم كل تصورات أخرى لمصير نهضوي حداثي تحرري وتقدمي مشترك لبلداننا.

ومع هذه الخشية تساؤلات عن سايكس بيكو «جديد» يُطبخ في السر، وهي التساؤلات التي تنسى كم أن القوى الكبرى اليوم واهنة هي نفسها، ومتصارعة ومتعددة ومتناقضة، والأهم، كم أن الاستعمار في عصر العولمة النيوليبرالية تغيّر وبات لا يحتاج لإدارة مباشرة للبلاد التي يُخضعها وينهبها، ولا لجيوش محتلة.. ما يجعل مصائرنا تواجه أخطاراً أخرى (لا تقلّ هوْلًا)، ولكنها ليست ثمرة صفقة متماسكة كتلك التي عقدها سايكس ـ بيكو.

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

51 شخصاً من المشاركين في المظاهرات الاحتجاجية على التخلي عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية قضت محكمة جنح مصر بحبسهم لمدة عامين، بتهمة خرق قانون التظاهر وإثارة الشغب. وقررت المحكمة تحويل 13 متهما إلى محكمة الطفل.

تونس.. حين تعود أطياف بورقيبة

شارع الحبيب بورقيبة (عبد حنفي ـ تونس)

«نحن لا نعاني من الأحياء فقط بل من الأموات»
(كارل ماركس)

في الجانب الشرقي من شارع الحبيب بورقيبة، وتحديداً مقابل وزارة الداخلية، وعلى مقربة من «ساحة 14 جانفي 2011» التي كانت قبل خمس سنوات تحمل اسم «ساحة 7 نوفمبر 1987»، انطلقت منذ مدة أشغال إعادة تمثال الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة إلى الشارع الذي يحمل اسمه، بعد أن رمت السلطة السابقة بتمثاله الذي كان يتوسط قلب العاصمة، مثلما رمت ببورقيبة نفسه شخصياً في مدينته الساحلية «المنستير» تحت رقابة أمنية مشددة كانت بمثابة المنفى القسري لزعيم «الأمة التونسية»، بعد أن انقلب عليه زين العابدين بن علي وزيره الأول حينها.

يعود تمثال الحبيب بورقيبة إلى شارع صار رمزاً للثورة التونسية وساحة عامة للاحتجاجات الاجتماعية التي لم تهدأ في تونس منذ رحيل بن علي، وساحة للطقوس الاحتفالية التي تتعلق بالذاكرة الجمعية بل وفضاء للصراع بين فاعلين سياسيين وحزبيين يراهنون على امتلاك «شارع الحبيب بورقيبة» كساحة سياسية لإثبات الوجود والقدرة على التعبئة. يعود التمثال إلى شارع له دلالة جديدة ترتبط بالفكرة الديموقراطية، التي طالما رفضها بورقيبة لأنها لا تتطابق مع شعب هو «غبار أفراد»، خاض من أجله صراعاً مريراً حتى يحوّله إلى «مجتمع أمة». في خضم كل هذا، يبقى السؤال عن الدلالات والمعاني التي تختفي وراء استعادة تمثال بورقيبة ومن ورائه الإرث التحديثي الذي يرمز إليه.

بورقيبة يمسك بتلابيب الأحياء!

عودة بورقيبة ليست مجرد استعادة لتمثال رُمي به في المستودعات، بل هي أعمق من هذا بكثير حيث يتمّ استعادة مرحلة من تاريخ تونس الحديث بكل حمولاتها الرمزية والمعنوية، تمّ تغييبها نسبياً من قبل النظام السابق. الاستعادة هنا هي فعل سياسي بامتياز بل استثمار سياسي في الذاكرة المعاصرة لتونس، حيث تحولت البورقيبية بعد 14 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى موضوع للنقاش السياسي ورهان للصراعات الإيديولوجية الدائرة بين «جماعة الحداثة» المثلة في الأحزاب ذات المرجعية الدستورية وبعض الأحزاب اليسارية، و «جماعة الهوية» ممثلة بالإسلاميين الذين يراهنون على إعادة ترتيب قضايا المجتمع في إطار الهوية العربية الإسلامية، وضمن مقولة «إعادة أسلمة» المجتمع. وقد ظهر هذا الصراع في لحظات فارقة عديدة من مسار 'الانتقال الديموقراطي'، لعل أبرزها «اعتصام الرحيل» الذي أعقب اغتيال النائب بالمجلس التأسيسي حينها محمد البراهمي، وأدى إلى إطاحة حكومة «حركة النهضة». وقد تصاعدت حينها خطابات الحداثة المستلهمة لبورقيبة، «محرّر المرأة» و «باني الدولة الحديثة» ضَد الإسلاميين الذين يرمزون إلى «القوى الرجعية» التي تريد العودة بتونس إلى الوراء. وعلى تلك المرجعية اتفقت القوى اليسارية وتحالفت مع قوى النظام القديم. وقد تصاعد اللجوء إلى بورقيبة خلال الحملة الانتخابية في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، إلى الحد الذي حاول فيه الرئيس الحالي، الباجي قايد السبسي، تقليد الخطابات البورقيبية، بل ذهب به الأمر إلى ارتداء نظارات على طريقة الزعيم بورقيبة، وهو الذي يدرك جيداً أن صورة بورقيبة لا تزال حية في ذاكرة التونسيين الذين عاصروا دولة الاستقلال وتربوا على 'توجيهات الزعيم'. مثلما استلهم قضية المرأة وتحريرها مستثمراً تخوفات جزء كبير من نساء الطبقات المتوسطة في تونس من أن يتم التراجع على مكاسبهن الحداثية، ومنها تلك المتمثلة بمنع تعدد الزوجات. وعلى هذا الأساس، ثمة وعي لدى الفاعلين السياسيين أن بورقيبة والبورقيبية عموماً هي ورقة رابحة في خضم الصراع الإيديولوجي والتكتيكات السياسية التي ترسم حالياً الصيرورة الديموقراطية في تونس. لهذا يتم استثمارها كملجأ سياسي حين تقتضي الحاجة وحين تكون إكراهات اللحظة السياسية ملحة.

يتم إحياء البورقيبية إذاً ليس كمشروع غير مكتمل يجب صهره ضمن عملية التحوّل الديموقراطي الحالي بل كاستعطاف للذاكرة الجمعية واستثمار نفعي لها إلى الحد الذي حدث فيه سطو على هذه الذاكرة ونزعة لاحتكارها وتحويلها «أصل تجاري» (علامة مسجلة)، في حين أن هذه الذاكرة، بكل ما يشوبها من لحظات مؤلمة هي ذاكرة «الشعب التونسي» الذي خاض صراعاً مريراً ضد الديكتاتورية بما في ذلك «ديكتاتورية بورقيبة المستنيرة».

الإسلاميون يستعطفون بورقيبة

كثيراً ما كان السوسيولوجي الراحل 'عبد القادر الزغل' يردد أن «راشد الغنوشي هو الإبن غير الشرعي لبورقيبة»، في إشارة إلى أن الإسلام السياسي في تونس هو في النهاية وليد تجربة تحديث قسرية وفوقية وغير مكتملة بفعل تغييب المجتمع، بل إنه وليد الإحباطات الجماعية من المشروع الوطني الذي بدأ أفوله منذ الثمانينيات. وهذه الأبوّة غير الشرعية جعلت الإسلاميين في معظم الأحيان في حالة إنكار لبورقيبة كزعيم وللبورقيبية كمشروع سياسي ومجتمعي، إلى الحد الذي رفض فيه راشد الغنوشي الترحم على بورقيبة. إلا أن براغماتية الفعل السياسي للإسلاميين وإكراهات الحكم والتحالفات جعلتهم يعدّلون، على الأقل على مستوى خطاباتهم السياسية، من مواقفهم المعادية للرؤية البورقيبية للمجتمع.. فاعتبر الغنوشي أمام حشد كبير من أنصاره أن «بورقيبة زعيم كبير»، وفي السياق ذاته ذهب علي العرّيض أحد رموز حركة النهضة المؤثرين، إلى أن «لمدينة المنستير شرف إنجاب الزعيم بورقيبة».

وهكذا يتقاطع الإسلاميون مع «الحداثيون» في الاعتراف السياسي بالبورقيبية وتأثيرها في المخيال الجمعي للتونسيين أبناء دولة الاستقلال. فالمغامرة بشتم بورقيبة صارت بمثابة «الخطأ السياسي» الذي يجب تجنبه من قبل الإسلاميين. وفي هذا الإطار بالذات تبلورت الرؤية التوافقية التي صارت عنوان الديموقراطية التونسية برغم هشاشتها. لكن بالمقابل لم يتخلص اللاوعي السياسي للإسلاميين في تونس من 'عقدة بورقيبة' الذي يتمثلونه في غالب الأحيان بصفته قد اجتثّ تونس من جذورها «العربية الإسلامية».

مفارقة الغياب والحضور

مثل كل الزعامات السياسية الإشكالية والمفارِقة التي تجعل المتحدث عنها في إحراج يتردد بين الذاتي والموضوعي، يمكن القول إن بورقيبة ليس مجرد حدث في تاريخ تونس المعاصر، بل هو لحظة تأسيسية لا يمكن التغاضي عنها في تفسير ما تعيشه تونس الآن في صراعها المؤلم من أجل الحفاظ على شرف 'الاستثناء الديموقراطي' في إطار محيط إقليمي متقلب ولايقيني، محكوم بالصراعات الإثنية. إلا أن أطياف بورقيبة تعود ليس بوصفها ملهمة للتغيير والبناء، ومن أجل مرحلة جديدة تستفيد مَن حدود البورقيبية نفسها من حيث هي «نموذج» سياسي، بل في إطار مزايدات بين «أطراف متوافقة إلى حين»، لم تستطع بعد بلورة مشروع مواطني يمزج بين الإرادة البوقيبية القائمة على الخروج من «التخلّف» والمرجعيات القيمية للثورة التونسية التي استلهمت في لحظاتها الأولى القيم الكونية الإنسانية المتعلقة «بالحرية» و «الكرامة» و «العدالة الاجتماعية». هي إذاً استعادة ليس كمشروع ورؤية وتصور، بل كملجأ سياسي في ظل «ديموقراطية هشة» لم تتضح معالمها بعد. ومع ذلك يظل بورقيبة موجوداً في منعرجاتها وتقلباتها. أوليس هو الذي قال ذات مرة 'يموت بورقيبة ولكن ستبقى البورقيبية».

تمثال في قلب الشارع

سينظر كل التونسيين المارين من شارع الحبيب بورقيبة إلى تمثاله العائد على نحو يثير فيهم مشاعر متناقضة. فالبعض سيشده الحنين إلى زمنه الضائع، والبعض الآخر سيتذكر الآلام والعذابات فيه. وسيتساءل الجيل الجديد الذي لم يعاصر بورقيبة ولم يعرف عنه الكثير عن مغزى العودة، وسيأخذ معه السياح صور السلفي، وسيشتمه المتشددون حين يمرون أمامه.. ولكن مع كل هذا، سيتحول تمثال «الحبيب بورقيبة» بعد عقدين من الغياب إلى رمز لمدنية تونس وتفردها في عالم عربي صارت تسيطر عليه المرجعيات الطائفية و«الهويات القاتلة»، وفق أمين معلوف.

فؤاد غربالي
باحث في علم الاجتماع، من تونس

فكرة

#الحرية_لأطفال_الشوارع

قلتَ إرهاب، قلنا نُحارب
قلتَ علاج، قلنا تجارب
سجنتَ الشباب، وبعتَ التراب
ارحل، خلّي عند أمّك دمّ

يبدأ الشباب بتناقل الأدوار، يلعبون بينغ ـ بونغ بالكلمات والألحان، فيسلّمون ويستلمون من بعضهم البعض، ويتابعون عرضهم الصغير بسلاسة. بصوت يقلّد نبرة الدوبلاج في مسلسلات الكرتون المعرّبة، يبدأون:

– مدينة البيادة!
– ماذا سنفعل في عيد تحرير سيناء القادم؟
– ما نفعله في كل الاحتفالات! نضع البيادة فوق رؤوسنا..
– آه! ونرفرف بأعلام السعودية!
– حلب تحترق؟ لا، إنها دعاية لفيلم ستار وورز!
– يا له من ماكياج رائع!
– إنهم إخوان..
– دعهم يحترقون..
– همم، يقولون أنّ أمناء الشرطة يقتلون السوّاقين.
– لا، حالات فردية.
– أها.
– يجب أن نقتحم نقابة الصحافيين حتى نقبض عليهم!
– ولكنّ هذا لا يصحّ. الدستور!
– نفعل ما نفعله في كل دستور.. هاهاها
– سنكتب دستوراً جديداً..

الشباب الستة يستخدمون كاميرا هاتف محمول عادية، هذه أداتهم.. يقفون في أي زاوية في أي شارع، هذا مسرحهم.. يؤدّون كلاماً مع أو بدون لحن ويمثلون فيما هم واقفون مكانهم بوجوههم ونبرتهم، وهذا أسلوبهم.. وهم بذلك قد ألّفوا نوعاً جديداً بسيطاً جداً من فنون الأداء. السكتشات الساخرة تتميز بالذكاء والحدّة والانضباط لناحية انسجامهم وإكمال أدوار بعضهم بعضاً. هم ليسوا مجموعة شبان يلهون في الشارع و «يهرّجون»، إنهم يقدّمون نقداً حقيقياً للمجتمع والسلطات، بلغة بسيطة، لكن طريفة ولاذعة.

– أيوه بنقبض عالشباب من عالقهاوي.
– السجن فيه سحلب أحسن من القهوة.
– إنه مجاناً!

بعد صدور الفيديو بعنوان «عبيد البيادة» بأيام، في يوم الثلاثاء 10 أيار/ مايو، داهمت قوّات الأمن منزل عز الدين خالد (19 عاماً)، وهو أصغر شباب «أطفال الشارع» واعتقلته. ثمّ لاحقت رفاقه وألقت القبض عليهم، ليخرج خالد فيما بعد بكفالة، ويبقى رفاقه معتقلين 15 يوماً على ذمة التحقيق.. التحقيق بماذا؟ بفيديو صوّروه بكاميرا تلفون يعبرون به عن رأيهم بأحوال البلد. والتهمة «التحريض على التظاهر» و «نشر ألفاظ نابية مسيئة لمؤسسات الدولة»!

حملة التضامن مع فرقة أطفال الشوارع انطلقت وتوسّعت وانضمّ لها فنانون وصحافيون من مصر والعالم العربي. انتشر بشكل واسع وسم #الحرية_لأطفال_الشوارع ووسم آخر ذو دلالة: #كاميرا_التلفون_بتهزّك؟

«مصر بقت فعلاً مخيفة»، هكذا كان قد علّق محمد عادل، مؤسس الفرقة على اعتقال زميله عز الدين خالد، قبل أن يتمّ اعتقاله هو ورفاقه أيضاً. الإعلامي الساخر باسم يوسف صوّر فيديو يخاطب به السيسي قائلاً «طالما العيال دي جوّه السجن، يبقى انتَ مرعوب!»..

في الأثناء، الروائي أحمد ناجي لا يزال خلف القضبان لنشر فصل من روايته «استخدام الحياة» بتهمة خدش الحياء العام. وفي نفس الأثناء، المصريون ممنوعون من استخدام الحياة فعلاً أو قولاً.

صباح جلّول

استراتيجية المملكة العربية السعودية

أعلنت السعودية عن استراتيجية اقتصادية جديدة لتنويع وارداتها، وصفّق لها البعض باعتبارها تحوّلاً نوعياً كبيراً واستخفّ بها البعض الآخر بالقول إن كل المحاولات السابقة باءت بالفشل وإنّ هذه المبادرة لن تعيش طويلاً.

هدف المبادرة

من المؤكد أن انخفاض سعر النفط وبالتالي الارتفاع الهائل في عجز الميزانية هو الذي دفع إلى التفكير بالتخلي عن بعض مداخيل النفط لصالح التنويع في الاستثمارات. إلاّ أن هذا التحويل في الاستثمارات مبنيّ على مسائل متعدّدة تطرح الكثير من علامات الاستفهام.. وتقدّم تفسيرات أخرى لهذه الخطوة. فالملاحَظ أن الاستثمارات المنوي عليها، 2000 مليار دولار، هي:

1 – أكبر من حجم موجودات المملكة التي تصل في الخارج إلى حوالي 800 مليار دولار. أما الفارق فسيأتي من خصخصة أرامكو.

2 – موجّهة بأكثرها للخارج وليس للداخل. فالتنوع المرجوّ هو في المردود دون أن يكون لذلك طابع تنموي داخلياً.

3– هذه الاستثمارات ستكون من خلال محفظة سيادية وليس من خلال استثمارات مباشرة للحكومة السعودية، أي أن هذه المحفظة سيكون لها وضع حقوقي مختلف عن الحكومة. إذاً، فالسعودية تحاول بعد سنين طويلة وبعد انخفاض سعر النفط أن تقلّد قطر والكويت!

هذا السيناريو يعني أن المملكة تأخذ من جيبها اليمنى لتضعها في جيبها اليسرى. وبالتالي فلماذا هذا الاهتمام الكبير؟ الجواب على هذا السؤال هو الذي يفسّر إلى حد كبير هذه الخطوة. الجواب يكمن في نقاط عدة أساسية:

1 – إن قسماً من الموجودات سيكون عن طريق الاستكتاب من الأجانب والاستدانة من الخارج.

2 – الأرجح أن تبدأ المملكة بخصخصة 5 في المئة من أرامكو. ولكن من المتوقع ان تصل الى أقل قليلاً من 50 في المئة منها، بحيث تبقى القرارات بين أيديها. وبكل الأحوال، فقيمة 50 في المئة من أرامكو تساوي حوالي 1000 مليار دولار، وهو المبلغ الذي يمكن ان يضاف الى الموجودات المالية والاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة (حوالي 800 مليار دولار) ليشكلا معاً الميزانية المطلوبة في المشروع.

نستطيع أن نستنتج من كل ذلك أنّ السعودية تريد توزيع وتنويع إيراداتها، إلا أن توزيع الواردات والتخفيف من الاعتماد على النفط لن يؤدي إلى نموّ في البلاد، إذ أن أكثر الاستثمارات ستوجّه إلى الخارج، فهل سيزيد مدخول المملكة؟ الجواب غير معلوم ولا أحد يمكنه أن يؤكّد شيئاً في هذا المضمار.

النتيجة أن السعودية ستنتقل بهذه الخطة من دولة ريعية نفطية إلى دولة ريعية نفطية / مالية مرهونة بكل من جانبَي مداخيلها بالخارج.

يبقى السؤال الأخير: هل للسعودية أهداف من هذه العملية غير معلَنة؟ من الواضح أنّ المملكة خائفة على أكثر من صعيد:

خائفة لأنها لم تعد تسيطر على سعر النفط، خائفة من إيران ولم تعد تستطيع أن تعتمد على أحد، سوى ربما على تركيا، غصباً عنها! فمصر غائبة وسلاح وأموال المملكة لا تستطيع أن تحسم أي معركة في المنطقة، لا في سوريا أو اليمن أو في لبنان، طالما أنّ الأميركيين سمحوا للروس أن يدخلوا المنطقة ورفعوا الضغط عن إيران.

هي ببساطة خائفة أن يحصل لها ما حصل لجيرانها، العراق وإيران، أي أن تكون على لائحة العقوبات للرئيس الأميركي المقبل. فالخلافات مع أميركا عديدة، ومقابلة أوباما مع مجلة «أتلانتيك» تؤكّد هذا الأمر، ومما له دلالة المحاكمات المتعلقة بـ«9 سبتمبر 2001» التي تجري على الأراضي الأميركية.

الاستدانة

ما علاقة «خطة الـ15 عاماً» لوليّ ولي العهد بالخوف من العقوبات الأميركية؟ لفهم ذلك يجب إدخال عنصر جديد حصل منذ بضعة أيام، وهو استدانة المملكة: 10 مليارات دولار لأول مرة منذ سنين طويلة، مع العلم أن المملكة تستطيع أن تبيع قسماً من أصولها في الولايات المتحدة بدلاً من الاستدانة. إذاً لماذا اللجوء إلى الدَّين؟

كل ما ذُكر عن المحفظة والخصخصة والاستدانة يصب في خانة واحدة: المملكة لا تستطيع أن تسحب أصولها في الغرب إلا بتروٍّ، وفي حال خلاف مع الولايات المتحدة ستجمّد هذه الأخيرة أموالها، وتهديدات وزير الخارجية السعودي ببيع سندات الخزينة الأميركية ـ إذا ما سمح أوباما بوضع الملفات السرية المتعلقة بـ 9 /11 بتصرّف القضاء الأميركي ـ غير واقعية وبمثابة إعلان حرب. وما زيارة أوباما الأخيرة للمملكة إلا بهدف رسم الخطوط الحمراء المتعلقة بتلك المسألة.

إذاً «رؤيا 2030» هي الخطة ب التي تدور حول مسألة واحدة أساسية: التخفيف من حدة أي عقوبات مالية على المملكة، وفي الوقت نفسه البرهان عن حسن نية المملكة تجاه الإدارة الأميركية. فالخصخصة والاستدانة هدفهما استدراج الرساميل الأجنبية الى المملكة من خلال الاستثمار فيها...

أما المحفظة الخاصة، فهدفها زيادة الاستثمارات في الولايات المتحدة لتحسين ميزان المدفوعات الأميركي من خلال استبدال بعض أصول أرامكو بأصول أميركية. بذلك، فإذا استطاعت أيضاً المملكة أن تستدين بضع مئات من المليارات مقابل أصولها، فأي عقوبات عليها ستنعكس سلباً على المقرضين وأكثرهم المصارف الغربية.

الخطوة إذاً ذكية وتسمح خلال بضع سنوات بسحب قسم من الرساميل المستقرّة في الخارج ومنع الولايات المتحدة من فرض عقوبات لكي لا تلحق الضرر بمصارفها.

يبقى أن هناك بضعة أسئلة لا جواب عليها: ما هي كلفة هذه العملية، أي الفارق بين مردود الأصول وفائدة الديون؟

والى أي حد ستنتقص من استقلالية المملكة في قراراتها؟

وهل سيسمح الأميركان بكل ذلك، أي هل لديهم مصلحة بذلك؟

المعادلة تكمن في مدى السيطرة على كل تلك الأمور المعقدة، والمرهونة بقرارات الإدارة والمستشارين.. الأميركيين.

شبل سبع
أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون ـ باريس

العربي السفير

قضية

778 بئر مياه جاء عليها العدوان على غزّة في تموز/يوليو 2014 أُصلح منها إلى الآن 162 بئراً فقط، ويخسر القطاع نحو 100 مليون متر مكعّب من المياه سنوياً نتيجة سوء البنى التحتية، فيما تضاعفت كمية المياه المشتراة من إسرائيل إلى 5 مليون متر مكعب سنوياً.

هجر «الدولة» في العراق

كان لافتاً في صيف العام الماضي تخصيص أسبوعين من التظاهرات على التوالي للمُطالبة بإقالة رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، لاسيما أن أولئك القادمين من أطراف بغداد والذين ينحدرون من أصول عشائرية، لا يعنيهم هذا المطلب كثيراً. علاوة على أنّ الكثير من المتظاهرين لم يكن يعرف شخص القاضي الذي رُفعت الشعارات المنادية بإسقاطه وإبعاده عن منصبه.

بدا ذلك جلّياً في أعداد المتظاهرين واللافتات القليلة التي علّت في الساحات وسط بغداد ضدّ رئيس السلطة القضائية الأعلى في البلاد، بالمقارنة مع الشعارات والمدلولات التي رافقت مطالب أخرى علا صداها في الأمكنة نفسها. كما انعكس ذلك في سخرية عدد لا بأس به من العراقيين على مواقع التواصل الاجتماعي من «تَرَف» مطلب إصلاح السلطة القضائية مقارنة بمطالب حلّ الأزمات الكثيرة الأخرى المُلحّة والتي تتعلّق بالكرامة بشكل مباشر، مثل الحق بالعمل والسكن والطبابة، وبالتأكيد القضاء على الفساد وتأمين الأمن الشخصي للمواطنين.

شتيمة.. المجتمع!

أحبطت تلك السخريّة الكثير من المتظاهرين الذين ينحدرون من أيدولوجيات يسارية أو ليبرالية، أو أولئك الفاعلين في «منظمات المجتمع المدني»، ودفعت بعضهم إلى وصم المجتمع العراقيّ بـ «التخلّف»، إضافة إلى لجوء بعض «المثقفين» إلى الرطانة المعتادة في القول إنه مجتمع لا يستحقّ حتّى الدفاع عنه والخروج من أجله في صيف لاهب!

إلا أنّ معاينة الواقع الاجتماعي الذي أفرز هذا التجاوب الضئيل تجاه السلطة القضائية، من شأنه أن يقدّم تحليلاً مغايراً لهذه الآراء العدميّة والجاهزة، إذ إنه يكشف تطور علاقة العراقيين بالسلطة وإيمانهم بـ «الدولة» وشكل النظام الذي يحكمهم وفاعليته، ويكشف أيضاً جهل العراقيين، أو تجهيلهم، بمسالك آليات الحكم الذي يسيّر شؤون حياتهم ومستقبلهم، وعلى رأسها السلطة القضائية كسلطة يحتكم إليها المجتمع للذود بها من تقصير الدولة أو تعدّي الأفراد على بعضهم. بيد أنّه أوضح كذلك، وبشكل جلي، استغفال الأحزاب السياسيّة للعراقيين بنموذج «الدولة الديموقراطية الوليدة» التي يتغنّى بها جميعهم، والتي من أركانها الأساسية سيادة القانون، والشخص الذي تظاهر الشبّان العراقيون ضدّه، هو المُمسك بميزان هذا القانون.

لكن مَن يطبّق القانون، وهو يُعدُّ الركيزة الأساسية للدولة، في ظلّ أحزاب سياسيّة ومجموعات مُسلّحة تؤسس قوانينها، ولديها محاكمها الشرعيّة التي تفصل بين الناس؟ وهناك أيضاً انتهاك آخر للقانون يجري بالتواطؤ بين السلطة القضائية والأحزاب المتنفّذة بالسلطة، وهناك أيضاً المجتمع الذي تسيّره الأعراف والتقاليد ومنطق القوّة..

والحال، فإن ديباجة الدستور العراقي، في خطابها المضمَر، تبيّن أن التعامل مع سكّان البلاد، منذ تأسيس «العمليّة السياسية» في نيسان / أبريل 2003، كان يسير وفق منطق «دعوة» المجتمع لـ «الزحف» إلى الشيء، لا القيام بفعله أو المشاركة فيه عن قناعة، كونه قراراً يحدد له مصائره. فالديباجة تشير إلى أنّ العراقيين استجابوا لدعوة «قياداتنا الدينية وَقِوانَا الوَطَنية وَإصْرَارِ مَراجِعنا العَظامَ وزُعَمائنَا وَسَياسِيينَا» مَن أجل «زَحفنا» إلى صناديق الاقتراع والتَصوِيت عليه لتسيير شؤون البلاد. وعلى الرغم من أن هذه الديباجة، المليئة بالإنشاء، قد لا تكشف الكثير من منطق تعامل السلطة مع العراقيين، إلا أن الأحداث التي تلت تمريرها، إلى جانب الدستور، تؤكد بشكل واضح أن القانون لا يعني شيئاً في عراق اليوم، كما في عراق الأمس، سوى واحد من استثمارات الأحزاب للبقاء في مناصبها، والتحايل من أجل الإفلات منه في كلّ مرّة تُثار فيها قضيّة خرق في الشارع العراقي ضد سياسي أو حزب بعينه.

القانون سياسياً!

لا يُمكن حصر الأحداث الكثيرة التي أدّت إلى تواطؤ القضاء مع السلطة الحاكمة وقادت، والحال هذه، إلى تخريب بُنية النظام، الذي هو أساساً فضفاض وصُنع له دستور بمواد مُلغّمة على عُجالة، وتضاربت فيه قوانين الحاكم المدني الأميركي للعراق وقتها، بول بريمر، مع القوانين التي شرّعتها الأحزاب العراقية، مضافاً إليها قوانين النظام السابق. وبُنية الخراب في النظام السياسي صارت أرضيّة مناسبة استغلّتها الأحزاب السياسية لتمرير قوانين وإعادة تأويل أخرى لتتماشى مع آلية النهب القائمة لموارد الدولة، فضلاً عن التمسّك بالسلطة. وكان رئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي، بحكم بقائه في منصبه لنحو ثمانية أعوام، أكثر من استغلّ هذا الأمر، إذ هيأ أجواءً وظروفاً لحزبه، على رأسها العودة إلى منصب رئيس مجلس الوزراء لثلاث مرّات، عن استطاعته تجاوز القانون في كل انتخابات دون أن يُحاسَب، وذلك من خلال إغراء المواطنين بتوزيع قطع الأراضي والوظائف عليهم، وهي صفقات زبائنية تزامنت تماماً مع فترات الصمت الانتخابي ولم يُحرّك القضاء ساكناً تجاهها.

كما أن القضاء «أوّل» في عام 2010 قضيّة الكتلة الأكبر التي عليها تشكيل الحكومة بجعلها المؤتلَفة داخل البرلمان وليس تلك الفائزة من خلال صناديق الاقتراع، وهو ما عبّد الطريق أمام مشاركة جميع الأحزاب في السلطة باتفاق نفعيٍّ بينها. وأرسى هذا التأويل مبدأ المحاصصة الطائفية وجعل مواجهتها هباء وقبض ريح. وشمل التلاعب في تأويل القوانين من قبل المحكمة الاتحادية (وهي بلا قانون إلى الآن) بأن تنزع عن النظام البرلماني الذي بُني عليه عراق ما بعد الكولونيالية سلطة اقتراح أو تقديم مشاريع قوانين، إذ تمّ حصر هذه المهمّة بيد مجلس الوزراء. يُضاف إلى ذلك حصر الإشراف على الهيئات المُستقلة وتسييرها من خلال مجلس الوزراء وليس البرلمان.

وإذا كان كل هذا التواطؤ بين القضاء والسلطة يندرج في خانة تأويل القوانين، فإن قضايا أخرى كانت كفيلة بأن تحوّل القانون جزءاً من السلطة، وليس حكَم فصل بين الناس والسلطة، بل صيّرته مُحافظاً على فسادها ووجودها مهما اقترفت، حيث سيمرُّ على نتائج تحقيق البرلمان بقضيّة سقوط الموصل نحو عام، وبالرغم من أن اللجان البرلمانية طالبت بأن يُحقّق القضاء مع أكثر من 30 شخصيّة عسكرية وسياسية، باعتبار أنّها وجدت إهمال وتواطؤ من قبل بعضها في دخول «داعش» إلى المدينة. إلا أن شيئاً لم يحصل.. وكأن شيئاً لم يكن.

بالمقابل، حوّل القضاء البلاد أمام المسؤولين إلى جنّة للإفلات من العقاب، إذ تتحوّل قضايا «الفساد» إلى «الإهمال»، وهو ما خفّض الأحكام على مسؤولين متورطين بتهريب أموال وإنشاء مشاريع وهميّة إلى الحبس لأشهر (هناك محبس في وسط بغداد مخصص لهؤلاء يستقبلون فيه ضيوفهم على مدار الساعة)، وهذا إذا ما تمّ أساساً سجنهم، حيث تحول الصفقات السياسية بين الأحزاب دون محاسبة هؤلاء.

إزاء هذا الواقع، لا يبدو مستغرباً أن عدد القضاة في جميع محاكم العراق نحو 1585 قاضياً يديرون شؤون بلد تعمّه الفوضى وهو الذي يعاني تضخّماً بيروقراطياً في جميع الوظائف. إلا أن هذا الأمر يعني أن القضاء والقانون تحوّلا جزءاً من أزمة «الدولة».

القانون اجتماعياً

نتيجة تدّني منطق الدولة وتواطؤ القانون مع السلطة، لا بدَّ للأعراف الاجتماعية أن تحلّ بدلاً عن سلطة القانون. إلا أنّ هناك ما يُشير إلى صعود السلطة الدينية أيضاً لتشكّل تعاضداً جديداً بين الأعراف العشائرية والشرائع الدينية، وليؤسّسا بذلك منظومة معزولة عن الدولة لا تلجأ في حلّ خلافاتها أو تسيير حياتها إلى القانون بوصفه قاعدة تحكم سلوك الأفراد ضمن الجماعة.

ولا ينطبق الاغتراب عن القانون على الريف فحسب، وإنما ينسحب إلى العاصمة بغداد أيضاً، إذ تبدو واحدة من أكثر المُدن التي تلجأ إلى الأعراف والشرائع الدينية لتنظيم حياتها. سجّل العراق في عام 2015 نحو 27 ألف حالة زواج خارج نطاق المحاكم، وسجّلت بغداد وحدها أكثر من 5 آلاف حالة، ولا تشمل هذه الإحصائية إقليم كردستان. علاوة على ذلك، أخذت العشائر تتدخّل في الشؤون الماليّة لأفرادها، بعد أن كان لها سنٌن في العقود السابقة تمنعها من التدخّل في حل الخلافات التجارية، وهذا الوضع حوّل الصكوك التي بلا رصيد إلى أمرٍ لا يستدعي الخوف أو السجن بالقدر الذي يعني وثيقة أمام العشائر وليس القانون، لإثبات أحقيّة الدائن والمَدين. وفي كل هذه النزاعات يستعين شيخ العشيرة بأحَد أبناء سلالة «النبي» من «السادة» من أجل تهدئة الأجواء في الجلسات العشائرية المتوتّرة، وليحث الأخير، عبر حكايات عن الأولياء الصالحين، إلى الوصول لاتفاق لحل النزاع.

في مقابل كل هذا هل يمكن اعتبار القضاء حاضراً في المجتمع العراقي اليوم؟ وأيّ إسقاطات يترك انسحاب القانون والجهاز القضائي من مجتمع يطالب بتعديل شخوص وزارية لتمكين سلطته التنفيذية، لكن من دون أن يلتفت إلى السلطة التي من شأنها أن تكون كابحاً في وجه فساد وكساد باقي السلطات؟ بكلمات أخرى، لماذا لا يرى المجتمع انحسار القضاء من حياته كعضو آخر تآكل بفعل فساد السلطة في العراق؟ إذا ما كان احتلال العراق في نيسان / ابريل عام 2003 ليس إلا إرساءً لأسس الديموقراطية وتنويره بأهم منابعها، أي سلطة القانون، فكيف يمكن للعراق اليوم الذي يحاول أن يلفظ المحاصصة ـ وذلك نبذاً لإرث الاحتلال بالمقام الأول ـ ألاّ يعيد تصويب المجتمع، ساسة وعامة، نحو القانون والقضاء كوجهة أساسية للتخلص من الفساد؟

ضياء عزاوي – العراق

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

من هم البلطجية؟

«بيقولي هاتي بوسة.. يا مصيبتي ويا دي الحوسة.. الواد فاكرها كوسة.. ادبلوه ولا إيه؟».

هذا مقطع من أغنية شعبية تسمَّى «المهرجانات». سمعت تلك الأغنية لأول مرة في إحدى المناطق الفقيرة والمُتهمة بالعشوائية، عندما قررت سيدات المنطقة أن يختبرن قدراتي في الرقص الشعبي والبلدي. أغلقوا باب البيت علينا كي نرقص جميعاً. بالتأكيد أصيبوا بالحسرة لقدراتي الضئيلة، وأخذت إحداهن وكانت في التاسعة عشرة من عمرها، تتمايل وترقص بمهارة وهي متمكّنة من كل جزء من جسدها. بعدها حكت لي أنه خلال تصوير أحد الأفلام في منطقتهم، أراد المنتج أن «يتزوجها» ثم أوضحت أنه كان يريد أن «يحظى بها في الفراش» ولكنها رفضت.

تذكرت كلمات الأغنية، وهذا الموقف، عندما رأيت السيدات والبنات «المؤيدات للسيسي» أو المدفوع لهم ولهن من قبل السُلطة لأن يتظاهروا ويحتفلوا بعيد تحرير سيناء في 25 نيسان / ابريل بوجه التظاهرات المعارضة للنظام والمطالبة بوقف التنازل عن الجزيرتين المصريتين «صنافير وتيران» إلى المملكة العربية السعودية، ثم تواجدهم/ن أمام نقابة الصحافيين لسباب وضرب المعتصمين والمعتصمات لاعتراضهم على اقتحام قوات الأمن للنقابة والقبض على صحافيين كانا أعلنا عن اعتصامهما بالنقابة قبلها بيومين، اعتراضاً على مداهمة بيتهما وعلى تعسّفات قوات الأمن. تحول اعتصام نقابة الصحافيين إلى مظاهرة ضخمة مستمرة، وعقدت الجمعية العمومية للنقابة اجتماعاً طارئاً، حضره الآلاف من الصحافيين، توصلوا الى قرارات منها المطالبة بإقالة وزير الداخلية، والإفراج عن المعتقلين، بجانب استمرار الاعتصام..

كتب ميشيل فوكو عن مفهوم «Biopower» أو السياسة الحيوية ليشرح علاقة القوة بالجسد، وكيف يتأثر الجسد ويتحرك من خلال مفاهيم القوة المختلفة الصادرة من مؤسسات عدة. كتب فوكو عن انضباط الجسد والعقل وكيف أننا منذ نشأتنا وفي المؤسسات المختلفة مثل المدرسة والسجن والمستشفى نبدأ في تعلم الانضباط بكل قوانين المجتمع، بل ونحول تلك المنظومة لشيء مقبول وحاكم لكل تصرفات حياتنا. لم يتحدث فوكو عن الدولة على الأخص في منظومة القوة، ولكن آخرين مثل جورجيو أغامبين كتب أن الدولة هي المصدر السيادي للقوة وللتحكم في منظومة السياسة المرتبطة بالجسد وتحركاته في المجال المجتمعي.

وَجدت بنفسي، ولمست، كل تلك المعاني للسياسة الحيوية وتداخل القوى مع الجسد في عملي مع سكان المناطق الشعبية ومناطق بُنى الأهالي، حيث يتعامل السكان مع تلك السياسات المرتبطة بالقوة والجسد بشكل يومي، وتتشكل حركة جسدهم ومفاوضاتهم مع المجال العام داخل تلك المنظومة. حكت لي سيدة من إحدى المناطق أن النساء في المنطقة (وهي منهن) يضطررن لإذلال أنفسهن وأجسادهن لضباط الشرطة وأمنائها حتى يطلقوا سراح أولادهن أو أزواجهن من الحبس. وأثناء تواجدي في المنطقة، هجم عدد من العساكر والضباط على أحد البيوت وقبضوا على شخصين بدون أي تهم، وأثناء توقيفهما نظر الضابط بشكل وقح وذو مغزى إلي إحدى السيدات قائلًا: «ابقي تعالي بقه عشان ابنك يطلع».

من هنّ إذاً تلك السيدات اللاتي يقفن أمام النقابة للتشهير بالمعتصمين/ات أو الاعتداء عليهم/ن؟ ومن هن البنات اللاتي اشتركن في مظاهرات مؤيدة لنظام السيسي ولماذا يرقصن؟ ومن هم هؤلاء الرجال الذين اشتركوا في الأحداث نفسها؟ من هم الذين نطلق عليهم وعليهن لفظ «بلطجية» بدون أدنى تفكير.

تمّ التشهير بصور أولئك النساء ومقارنتها بصور المتظاهرات بعبارات تبرز تناقضاً في التحليل الثوري للموقف. ما فائدة أن نضع صَورة إحداهن بجانب صورة لإحدى الناشطات المعروفات، ونقول «هذه مصرهم وهذه مصرنا»؟ أو «هذه سيدة معها جيشها وأخرى سيدة فقدت جيشها»؟ جزء من استخدام صور السيدات لطالما كان عادة، عنصراً جاذباً للإعلام الرسمي وغير الرسمي والشعبي..

قابلت في منطقة شعبية تراثية أخرى شاباً فقد إحدى عينيه في جمعة الغضب (28 كانون الثاني/ يناير 2011). بعدها بَنا على جانب الطريق كشكاً خشبياً صغيراً بمساعدة من عائلته ليبيع فيه الحلويات والسجائر، وعندما جاء وقت شهادته في القضية المرفوعة على الدولة لفقده عينيه، جاءت حملة من قسم الشرطة وقبضوا عليه وساوموه لكيّ يتخلى عن المحضر، الذي يتهمهم فيه الشاب بإطلاق النّار عليه والتسبب بفقدان عينه، وإلا سيغلقون الكشك. وبالفعل بعد أيام، هُدم الكشك!

كتب صحافيون عديدون شهاداتهم عن بعض تلك السيدات اللاتي تواجدن أمام النقابة لضربهم، منها شهادة للصحافي إسلام أسامة على صفحته فيسبوك: «امبارح لفت أنظارنا كلنا واحدة ست باين عليها التعب والفقر والجهل من ملامحها وهدومها وأسلوبها. أوّل ما شفتها كان شكلها مش غريب عليّا بس ماكنتش متذكر شفتها فين، لحد ما لقيت زميل مشير صورة ليها فافتكرت. الست دي من سكان منطقه تل العقارب بالسيدة زينب، والمنطقه دي صدَر قرار من محافظة القاهرة بإزالتها، وتوفير سكن تاني للسكان في «مدينة 6 اكتوبر». إحنا بدورنا كصحافيين كنا في موقع الحدث عشان ننقل الحقيقة، وكان من السهل بكل بساطة أننا نصوّر الإزالات ونصور المسؤولين، وناخد منهم كلمتين حلوين وشكراً، بس الضمير والمهنية تحتّم علينا نقل وجهة النظر الأخرى. الصدفة البحتة خلتنا نقابل الست دي، واتكلّمت وقالت إنها ضد الإزالة واعترضت وشتمت المسؤولين. المهم يعني لفّت الأيام والست دي قررت تيجي قدام النقابة تشتم الصحافيين اللي وصّلوا صوتها. طبعاً حبايبنا وعدوها بقرشين عشان تيجي، أو يمكن وعدوها إنهم ما يزيلوش بيتها. الفقر والجهل يعملوا أكتر من كده! #الصحافه_مش_جريمة».

لا أحاول هنا أن أظهر هؤلاء الرجال والنساء بصورة الضحية المجتمعية، أو بشكل رومانسي، لأنّ ما هو حقيقي هو أنّ ليس كل هؤلاء السكان يقبلون بالموقف الموصوف، ولا ينفي هذا قبول أشخاص من طبقات وشروط حياة أخرى ارتكاب الأفعال نفسها. ولكن ما دقة تهمة «البَلطَجة»؟ بعضهم قبض بعد الأموال، مثلما يقبضها ليذهب للانتخابات لتسمية مُرشح بعينه، وبعضهم مُهدَّد من قسم الشرطة التابع لمنطقة سكنه بالحبس أو بفتح قضايا ملفقة لهم ولهن، أو بحبس أزواجهن أو أولادهن. تلك الأسر التي توصف بأنّ «دائماً ظهرهم للحائط»، ولا يملكون أي قوة للدفاع عن أنفسهم، يبذلون قصارى جهدهم حتى لا يُجرح وجه أولادهم ويترك علامة، فيصبح شكله بلطجي أو بلطجية بنظر المجتمع. ألم نحتفي بهؤلاء حين تم حرق الأقسام في جمعة الغضب؟ ألم نمجّدهم حين ساعدونا في الصفوف الأولى في الاشتباكات مع قوات الأمن؟ ألا نستوعب أنّ النظام والدولة والمجتمع قد ساهم في جعلهم ما أصبحوا عليه.. سواء المنظومة المجتمعية أو الاقتصادية أو السياسية التي تخلق منهم كائنات مختلفة حسب الموقف وحسب المصلحة؟

قابلت العديد من الشباب والرجال الّذين اعترفوا بشكل شخصي بمشاركتهم في أحداث العنف المرتبطة بأحداث الثورة المختلفة، إنّ مشاركتهم جاءت بعد طلب من قسم الشرطة، أحياناً بتهديدات وأحياناً من أجل الأموال ويختلف الأجر والأوامر، فأحياناً بالقتل وأحياناً فقط بالضرب. وجميعهم كان يعلم بتأييدي للثورة ومشاركتي بها. رغم هذا قرروا مشاركتي تجربتهم وحكاياتهم، لم يتحدثوا أبداً عن أنهم ضحايا ولكن كانوا يفسرون وضعهم في المنظومة وعدم قدرتهم على الاختيار.

لا ينفي هذا التحليل مسؤوليةَ كل فرد في المجتمع عن «خياراته»، ولا أنّ بعض تلك الأفعال هي جُرمٌ يُحاسب عليه القانون والمنظومة المجتمعية والأخلاقية. ولكنّ الأجدر أن نبدأ بمحاسبة تلك المنظومة القاتلة للحلم بالعيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وفي مقدّمتهم أبناء تلك الطبقات المهمّشة المحرومة من الكرامة الإنسانية..

أمنية خليل

باحثة أنثروبولوجيا في شؤون العمران من مصر

بيتونة

موسم التبرّؤ من الأبناء

في اعتذاره الروائي الذي صاغه لكي ينشر بعد رحيله، لا يجد كنعان مكيّة من يعتذر له. يصل الاعتذار متأخراً، أهل الدار شهداء في العالم الآخر، وصندوق بريدهم يعوي فيه الرياح.

تتبرأ المرجعية الدينية و تشتكي لله من السّاسة. كل ذلك وصنبور ماء وجوههم مغلق لغرض الصيانة، حتى من يسمّون أنفسهم «أبناء المرجعية» الذين يحملون على رؤوسهم قشرة البيضة المقدسة.. نالوا شيئًا من «رذاذ» التبرؤ.

نعيش في حلقة مفرغة من التبشير والتبرّؤ، إنها المحنة ذاتها التي عاشتها الأرض العراقية قبل الميلاد، كل ما تظنّه سماوياً إلهياً وراعياً تكابد معه المرارة لتراه في آخر لقطة يعترف بأنه أرضي بسيط لا حول له ولا قوة ولا أبناء، ويتخلى بعد الزوابع والأعاصير والفيضانات والانفجارات عن أبنائه أنصاف البشر.

نص ورسم مرتضى كزار

العربي السفير

نوافذ

600 عراقي على الاقل رفضت المحكمة العليا في لندن دعاوى قدموها بشأن اعتقال غير قانوني واعتداءات جسدية تعرضوا لها من قبل جنود بريطانيين بعد غزو العراق عام 2003، واستندت المحكمة إلى قانون صادر عام 1984 يمكّنها من عدم تطبيق القانون البريطاني في حال إمكانية تطبيق قانون آخر.

رجلٌ في مهمة

في مطلع الشهر المقبل سيلتقي في فيينا وزراء النفط من منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك). الاجتماع دوري يحمل الرقم 169، ولا يُتوقع له أن يأتي بجديد، خاصة في ضوء التغييرات الهيكلية التي تمر بها السوق النفطية، مما دفع المنظمة، أو بصورة أدق الأعضاء النافذين فيها بقيادة السعودية، إلى التخلي عن مسعى العمل على دعم الأسعار، وهو الخط الذي لا يزال متبعا منذ أواخر العام 2014، مما أدى إلى تراجع كبير للأسعار التي كانت تجاوزت المئة دولار للبرميل إلى معدل يتذبذب حول أربعين دولاراً في الوقت الحالي.

لكن رغم ذلك، فإن متابعي الاجتماع ووسائل الإعلام ستولي اهتماماً بالوجه الجديد في قاعة الاجتماع، رئيس الوفد السعودي خالد الفالح، الذي حل محل المهندس علي النعيمي «صاحب» المنصب منذ العام 1995 وظل صوتاً معبراً عما يجري في الصناعة النفطية. وذلك الاهتمام لا يعود فقط إلى الرغبة في التعرف على الفالح ومقارنته بما كان عليه النعيمي، خاصة بما يتعلق بالعلاقة بين بلاده وبقية الأعضاء في المنظمة، وإنما أيضا لما يعكسه من تغييرات تجري داخل السعودية تلخصت في «رؤية 2030» التي يقف وراءها ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والتي تعلن أنها تهدف، من ضمن أشياء أخرى، إلى «إنهاء إدمان السعودية على النفط» الذي شكل مصدر الدخل الأساسي للدولة السعودية، ومكّنها من الوفاء بعقد اجتماعي قوامه توفير احتياجات المواطنين من دون مساءلتها سياسياً.

ليس سراً أنّ النّعيمي البالغ من العمر 81 عاما كان تواقاً للتقاعد بعد أن أمضى 70 عاما في الصناعة النفطية بدأها صبيا متدربا وهو في الحادية عشرة من عمره، وتدرّج في مختلف المناصب حتى أصبح أول سعودي يتولى رئاسة شركة أرامكو، وفيما بعد قيادة وزارة البترول. وطوال هذه الفترة تمتع بقدر من الاستقلالية في إطار التوجهات العامة، ومن ذلك التوافق على تخلّي السّعودية رسميا عن دور المنتج المرجّح واستخدام قدرتها الإنتاجية الكبيرة لإحداث توازن في السوق مع غض الطرف عن تجاوزات هنا وهناك، والسعي ما أمكن لإبعاد التأثيرات السّياسية المباشرة عن القرارات النفطية.

نهاية مرحلة

على أنّ ما حدث في الدوحة في منتصف الشهر الماضي كان مؤذنا بانتهاء هذه المرحلة. فالانخفاض الحاد في أسعار النفط بدأ يلقي بظلاله حتى على كبار المنتجين مثل السعودية وروسيا، مما دفع الجميع إلى تبنّي اقتراح بتجميد الإنتاج عند مستويات شهر كانون الثاني/يناير، مع تفاهم ضمني أن تستثنى إيران من هذا القرار لأنها وبسبب العقوبات كانت تنتج أقل من حصتها، وليست لها القدرة على زيادة إنتاجها بصورة مؤثّرة خلال هذا العام. لكن عندما التقى وزراء النفط من داخل وخارج أوبك في الدوحة للتوقيع على الاتفاق، جاءت الإشارة من الرياض بأن يشمل الاتفاق إيران أو لا يكون.

الفالح، البالغ من العمر 56 عاما، يتمتع بخلفية النعيمي نفسها، فإلى جانب دراسته الهندسة في الولايات المتحدة، فهو ثالث سعودي يتولى إدارة أرامكو التي حافظت في عهده على تقليد معاونة الدولة في تنفيذ مشروعات كبيرة تتجاوز مجالات الصناعة النفطية، وذلك للاستفادة من خبرتها الإدارية الثّرية والموارد البشرية التي تتمتع بها. وقد أصبح الفالح واحداً من المجموعة التي يعتمد عليها الأمير محمد بن سلمان، بل كلّفه بتولّي مسؤولية وزارة الصحة ابتداءً قبل التعديل الوزاري الأخير الذي يهدف أساسا إلى وضع الإطار التنفيذي لرؤية 2030.

ولإعطاء رسالة واضحة لهذا التعديل تمّ سحب كلمة البترول من اسم الوزارة فأصبحت «وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية»، وهي تستوعب بداخلها الصناعة والكهرباء التي كانت وزارة قائمة بذاتها في وقت من الأوقات، كما أنّ الفالح بصفته الوزير سيكون رئيساً لمجلس إدارات سبع من المؤسسات، بعضها يمكن أن يكون وزارة قائمة بذاتها مثل «الهيئة الملكية للجبيل وينبع» التي تحتضن منشآت الصناعة البتروكيماوية وتنتج قرابة 10 في المئة من الإنتاج العالمي من البتروكيماويات الأساسية، و «مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية» و «مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة» وغيرها.. وباختصار، فإن أكثر من نصف قوة السعودية الاقتصادية أصبحت تحت إشراف هذه الوزارة. ويبدو أن الفكرة تقوم على أساس أنه ليس أفضل من شخص له خبرة في الميدان النفطي لكي يُسخّر خبرته تلك في مسعى تقليل اعتماد السعودية على النّفط، وبالتالي تقليل انشغال الرّياض بأوبك وسياساتها واجتماعاتها.

في مطلع هذا الشهر شهدت رئاسة المنظمة في فيينا اجتماعا دوريا للمحافظين، ومن المعلومات التي تسربت من ذلك الاجتماع أنّ مندوب السعودية تحدث بكل وضوح عن التغييرات الهيكلية التي أصبحت تطال السوق النفطية، وان الأمر لم يعد مثل السّابق في حالة دورات من ارتفاع الطلب وانخفاضه، ما كان يتطلب تدخّل المنظّمة عبر آلية رفع الإنتاج وخفضه للحصول على حدٍّ معقول من العائدات. فعدد المنتجين من خارج المنظمة يتزايد ومعه إنتاجهم كما في حالة روسيا، وأهمّ من ذلك بروز تقنيات جديدة جعلت من الممكن استخراج النفط الصخري كما في الولايات المتحدة أو نفط الرّمال في كندا أو من المياه العميقة كما في البرازيل.. لذا لن تستطيع أوبك لوحدها القيام بدور الدفاع عن الأسعار.

ومع تضعضع فكرة تجميع منتجي النفط للحصول على عائد مجزٍ، يصبح الهمّ الأساسي هو الحفاظ على الحصة في السوق، وهو هدف يمكن أن ينزلق ببساطة إلى الملعب السياسي، ومن ثمّ استخدام عامل زيادة الإنتاج وسيلة للإضعاف المادي، وهي الرسالة التي فُهمت على هذا الأساس إثر لقاء الدوحة الفاشل.

الكلفة العالية

اجتماع أوبك الشهر المقبل سيستعرض حالة السوق والتوقعات بشأن العرض والطلب. خلال الأسبوعين الماضيين، صدرت التقارير الدورية لكل من الوكالة الدولية للطاقة، وأوبك نفسها، وإدارة معلومات الطاقة الأميركية. ورغم بعض التباينات البسيطة، إلاّ أنّ الاتجاه العام لهذه التقارير يقول إنّ التخمة التي تشهدها السوق في الوقت الحالي يُتوقع لها أن تستمر ربّما حتى نهاية العام، خاصة مع استمرار الأعضاء في أوبك في الإنتاج بأقصى ما لديهم، مما رفع حجم إنتاج أوبك إلى 32.4 مليون برميل يوميا خلال الشهر الماضي، بزيادة 188 ألف برميل يوميا عن إنتاج آذار/مارس المنصرم، وهو أعلى معدل إنتاج لأوبك منذ العام 2008. وتبع هذا التّطوّر تراجع معدل الإمدادات من خارج أوبك بأكثر من 700 ألف برميل يوميا. وهذا التّطوّر يعتبر مؤشّرا على أن الاستراتيجية التي دفعت بها السعودية منذ عامين بالحفاظ على حصة أوبك في السوق بدأت تؤتي أكلها خاصة في الولايات المتحدة الأميركية التي تراجع إنتاجها من القمّة التي وصلها قبل عام وهي 9.7 ملايين برميل يوميًا، (وهي الأعلى منذ فترة السبعينيات)، إلى 8.6 ملايين مطلع هذا الشهر ويتوقع له أن يتراوح في المتوسط في حدود 8.2 ملايين في العام المقبل.

لكنّ هذا التراجع الطفيف الذي تقابله الكلفة العالية لانخفاض الأسعار يوضح بجلاء أنّ عملية إخراج المنتجين من المناطق ذات الكلفة العالية ليست يسيرة، خاصة مع أخذ جانب التطوّر التقني في الحسبان، وهو الذي سمح بتفجّر ثورة النّفط الصخري على الساحة الأميركية مثلا. هذا التفجر مرشّح لتحقيق نتائج أفضل مع زيادة فاعلية التقنية المستخدمة وتراجع كلفتها بمرور الوقت.

وهذا ما عزز من الاتجاه إلى تنويع القاعدة الاقتصادية والسعي إلى إنهاء حالة الإدمان على النفط، وهو خيار يتم اللجوء إليه دائما عندما تنخفض الأسعار، لكن تتم العودة عنه عندما تتحسن أوضاع السوق. هذه المرة يبدو الوضع مختلفا بتزايد القناعة أنّ السوق تمر بحالة متغيرات هيكلية قد تطول معها فترة تعافيها.

يبقى أنّ أمام الفالح تحديين رئيسيين أحدهما آني والثاني له طبيعة استراتيجية. فإلى أي مدى يمكن أن تتعايش السعودية مع استمرار خفض الأسعار؟ فكلما طالت هذه الفترة انعكس ذلك على الاستثمارات في الصناعة النفطية. وهناك تقديرات تشي بأنّ التّراجع الحالي للأسعار أسهم في خفض الاستثمارات في الميدان النفطي وأدّى إلى تأجيل أو إلغاء مشروعات كان يمكن أن تضيف خمسة ملايين برميل يوميا، الأمر الذي يضع الأساس لتلبية طفرة مستقبلية في الطلب قد لا يمكن السيطرة عليها، وتأثير ذلك على الاقتصادات العالمية والمحلية، بما فيها السعودية.

وأيضا فإنّ الرّياض اتّبعت هدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية فائضة تتراوح بين مليون إلى مليوني برميل يوميا تعزيزاً لوضعيتها الاستراتيجية ضامنة للإمدادات في السوق العالمية. ولهذه الخطوة تبعاتها وكلفتها المالية، فهل ستستمر أرامكو في تحمّل هذا العبء بعد طرح جزء من أسهمها إلى التداول؟ وحملة الأسهم يهمهم العائد المادي المباشر، لا الخيارات السياسية الاستراتيجية.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

حلـــم..

هيلين زغيب / لبنان

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- بورقيبة: الغائب الحاضر - قمر بندانة
- في مصر: شعب وموازنة وبينهما «بذخ دولة» - منى سليم
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

نساء دارفور في كمائن الطّوب

.. بألف كلمة

تضطرّ النساء في دارفور للعمل في كمائن الطّوب بسبب ظروفهنّ الاقتصادية الصعبة في ظلّ الحرب الأهلية. تُجبَر النساء على القبول بأيّ أجر مقابل العمل المضني الذي يقمنَ به، فينقلنَ الطوب على رؤوسهنّ إلى ارتفاع يزيد عن الخمسة أمتار، من السابعة صباحاً إلى السادسة مساءً، مقابل 30 جنيها، ما يعادل نحو 2.5 دولار.

تصوير محمّد الشامي - مصر

مدونات

حرب الأنفاق

من الواضح أن التصعيد الإسرائيلي بخصوص الأنفاق في غزة على علاقة بتقرير مراقب الدولة المنتظر، الذي يعتقد أنه سيوجه انتقاداً شديداً لحكومة نتنياهو وإدارتها للحرب الأخيرة على غزة، وخصوصاً بشأن الأنفاق. ويقال إن هذا التقرير سيكون أشد بكثير من تقرير فينوغراد بعد 2006 في لبنان. فلكي يتلافى نتنياهو نتائج التقرير (الذي صار معروفاً مضمونه بالنسبة له) على مستقبله السياسي، عمد إلى فتح موضوع الأنفاق من جديد، معلناً اكتشاف نفق أو نفقين، ومعلنا أنه سيواصل اختراق حدود غزة لكشف المزيد من الأنفاق. ونحن لا نعرف حقيقة هذه الاكتشافات، لكن من المحتمل أن الأنفاق كانت معروفة للجيش الإسرائيلي من قبل. أي أنّها ليست اكتشافات في الواقع.

الخطورة في الأمر أن تكتيكات نتنياهو هذه قد تؤدي إلى حرب جديدة في غزة. وهذه المرة لن يستطيع أحد تحميل المسؤولية لحماس إذا اندلعت هذه الحرب. فهي ستندلع بسبب الصراعات الداخلية الإسرائيلية، وانطلاقاً من تقرير مراقب الدولة.

(...) تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية سيكون مناسبة لإعادة فتح نقاش الحرب الأخيرة على غزة من جديد. وهذا النقاش ضروري جداً لنا نحن الفلسطينيين.

من صفحة Zakaria Mohammed (على فايسبوك)

سناء سيف سلّمت نفسها

بُكره هاحاول أردّ، بكره.. نتطمّن على سناء× وبعدين أرد على رسايل العتاب/ الاستنكار الخفيف اللي نابع من قلق من موقف سناء..

بس لحدّ وقتها خليكم فاكرين، سناء ماختارتش الحبس، اللي اختار حبسها هو اللي زقّ اسمها في محضر، بعدين فتح محضر تاني وأحالها وحاكمها وأصدر حكم في خلال أسبوعين... وهو اللي اختار حبس عشرات الشباب النهارده بجرة قلم.

الحبس عمره ما كان هدف ولا طموح حدّ مننا، الحبس اضطرار وغصب. سلطة متحكمة في مصايرنا بعصاباتها وبقوة السلاح والمدرّعات والسجون.. لكن بنحاول، لو مضطرين عالسجن، ندخله فاردين ظهرنا ومعكنين عليهم.. إن أمكن.

النهارده يوم حزين، والعجيب إن أحزن حاجة فيه مش إن سناء اتحبست..

● سناء سيف، ناشطة سياسية مصرية، سلّمت نفسها يوم 14 أيار/ مايو، بعد صدور حكم غيابي عليها بالسجن 6 أشهر بتهمة «إهانة موظف عام».

من صفحة Mona Seif (عن فايسبوك)

الحرية للأستاذ مالك عدلي

للمرة الأولى سنكسر قانون صفحة البصّارة بالحديث في شأن قد يبدو بعيداً عن أهداف الصفحة ولكن في الحقيقة هو واجب أخلاقي علينا أن نبرزه ونكتب عنه:

الأستاذ مالك عدلي هو المحامي الذي تبرّع بالدعم القانوني للدفاع عن قضايا التراث مع كثرة انشغالاته بالشأن العام حينما لجأنا إليه منذ أربع سنوات نطلب منه المشورة القانونية في بعض الانتهاكات الأثرية. تبرّع بوقته وجهده لدعمنا قانونياً، وساعدنا في رفع قضايا على من أهدروا تراث مصر وكان دائماً حاضراً لم يتأخر لحظة للدفاع عن تاريخنا وآثارنا.

لم يخذلنا مرة ولم يبخل علينا مرة بمعلومة قانونية أو حتى دعم نفسي.
هذا دور لا يعلمه الكثيرون عن الأستاذ مالك عدلي ورفاقه ومن الواجب علينا أخلاقياً أن نبرزه للجميع.

مالك عدلي مدافع شرس عن تراث مصر ندعو الله أن يثبته في محنته ونحن نعلم أنه على قدر الابتلاء وما يدافع عنه يستحقّ منا ومنه ومن كل مصري الثبات.

من صفحة «البصّاره» (عن فايسبوك)